



استخدام الرقابة الالكترونية في الحد من تسجيل العمليات غير القانونية في البطاقة التموينية نموذج مقترح لبرنامج رقابة الكترونية

م . فائز عبد الحسن جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ميسان
Allamifaez67@yahoo.com

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أهمية الرقابة الالكترونية كأداة من أدوات الرقابة والضبط الداخلي لاسيما في المؤسسات التي تمتاز بكثرة بياناتها واستخدامها للحاسبات الالكترونية في عملها مثل قاعدة بيانات البطاقة التموينية وتحديث هذه القاعدة بشكل يومي ومستمر وأهمية هذه القاعدة والبحث يقدم نموذجاً مقترحاً لبرنامج رقابة الكتروني كوسيلة من وسائل الرقابة والضبط الداخلي للحد من تسجيل البيانات غير القانونية في قاعدة البيانات البطاقة التموينية .

Abstract

The research aims to Show the importance of electronic surveillance a tool of control and internal control especially in organizations that have a large database and use of a computer , such as the card data ration base and update this daily as well as importance as method of control and control .

The reserch presents a model proposal for the program control electronic helps in the discovery of illegality data in the database.

المقدمة

تشكل البطاقة التموينية واحدة من المؤسسات المهمة في البلد ويعتمد على قاعدة بياناتها الكثيرون في اتخاذ قرارات مهمة فهي تمثل سلة الغذاء الرئيسية في البلد وتشكل كلفة كبيرة من الموازنة العامة لاسيما مع ازدياد النمو السكاني ، وكذلك تعتبر قاعدة بيانات مهمة لعمليات وفعاليات أخرى كالاتخابات العامة وخطط وبرامج التنمية وتوزيع الدخل وغيرها .

مما يستدعي ضبط ومراقبة قاعدة بيانات البطاقة التموينية والحد والكشف من عمليات التسجيل والتحديث غير القانونية فيها، ورغم أهمية البطاقة التموينية الا ان الدراسات حولها تكاد تكون منعدمة بحدود اطلاع الباحث.

والبحث يستعرض أهداف ووسائل الرقابة والضبط الداخلي والإجراءات والخصائص لأنظمة الرقابة الداخلية التقليدية والالكترونية .

كما يقدم البحث نموذجاً لبرنامج رقابة الكتروني يحاكي عمل دائرة التموين ويمكن من خلال تطبيقه ان يساهم في الحد من تلك العمليات وبما يضمن المحافظة على تلك القاعدة ويشكل وسيلة ضبط ورقابة داخلية فاعلة يمكن استخدامها في عمل البطاقة التموينية مع الوسائل الرقابية الأخرى لتحقيق اكبر قدر من الرقابة والضبط الداخلي وتقليل الهدر في المال العام وإنشاء قاعدة بيانات رصينة .



المبحث الأول

أولاً : مشكلة البحث:

مع كثرة العمليات وتعدد السياسات تصبح عمليات الرقابة والتدقيق التقليدية بحاجة إلى وسائل وإجراءات تتلاءم مع تلك العمليات وتعتبر الرقابة الالكترونية إحدى وسائل الرقابة الحديثة التي يعتمد عليها في الضبط والرقابة ومن تلك المؤسسات التي أصبحت الحاجة ملحة لتطوير وسائل الضبط فيها هي البطاقة التموينية لاعتماد جهات عديدة ومهمة في الاعتماد على بياناتها وتزايد كلفها حيث تشكل نسبة عالية من موازنة الدولة ويتطلب إيجاد وسائل ضبط فعالة لتقليل والحد من عمليات التسجيل غير القانونية في قاعدة بيانات البطاقة التموينية .

ثانياً : فرضية البحث :

يستند البحث إلى الفرضية الرئيسية التالية:

إن اعتماد برنامج رقابة الكتروني يسهم في تقليل والحد من عمليات التسجيل غير القانونية في البطاقة التموينية.

ثالثاً : هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على قدرة نظم الرقابة الالكترونية في الحد من مظاهر التلاعب من خلال إبراز وتوضيح الأمور التالية:

1. مفهوم ومقومات الرقابة الداخلية والضبط الداخلي .
2. خصائص وأهداف الرقابة الداخلية والضبط الداخلي .
3. مفهوم وخصائص ووظائف ومكونات وأساليب ومميزات ومعوقات الرقابة الالكترونية.
4. أهمية الرقابة الالكترونية في المنظومة الرقابية .

رابعاً : أهمية البحث :

تشكل البطاقة التموينية في العراق أهمية كبيرة وذلك لاعتماد فئات عديدة عليها وتشكل قاعدة بياناتها مصدراً مهماً للبيانات يتم بناءاً عليها اتخاذ قرارات مهمة من قبل مؤسسات الدولة المختلفة إضافة إلى أن البطاقة التموينية تشكل سلة الغذاء الرئيسية للعوائل العراقية وتسعى الدولة في تطويرها وديمومة استمرارها. والبحث يسعى للحفاظ على أن تكون قاعدة بيانات البطاقة التموينية أكثر حماية من خلال إبعاد محاولات التلاعب بها وإيجاد الوسائل الرقابية للحفاظ عليها .

خامساً : وسائل وطرق جمع البيانات :

يتم اعتماد الوسائل التالية في جمع وتحليل البيانات وكالاتي :

1. الجانب النظري: اعتماد المنهج الوصفي ومناقشة ما ورد في المصادر ذات العلاقة بالبحث.
2. الجانب العملي : تم تصميم برنامج رقابة الكتروني يتلاءم وطبيعة عمل البطاقة التموينية وتشغيله لمعرفة مدى قدرته على العمل كوسيلة ضبط ورقابة الالكترونية للحد من عمليات الغش وتلاعب والخطأ من الممكن الاعتماد عليها.



سادسا : حدود البحث :

1- الحدود المكانية : تم تطبيق البحث على دائرة البطاقة التموينية وهي إحدى دوائر وزارة التجارة في العراق.

2- الحدود الزمنية تم تطبيق البحث للفترة من 2015-2016 .

المبحث الثاني - أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي

أولا : الرقابة الداخلية Internal control :

يتمل مفهوم الرقابة الداخلية بأنها جميع الأنشطة الإدارية تسير في مسارها صحيح لتحقيق الأهداف الموضوعية في خطة مسبقاً لقياس اوجه التدفق واختلاف بين الأهداف المرسومة والنتائج الفعلية وتصحيح انحرافات الأداء (السلطان، 1991 : 127) . في حين يذكر البعض إن معهد المدققين الداخليين الأمريكي عرف نظام الرقابة الداخلية في نشرة الخاصة برقابة وتدقيق النظام الخاصة بقسم الأبحاث التابع The Research foundation Institute of Internal Auditors بأنها مجموعة من العمليات والوظائف والأنشطة والنظم الفرعية والأشخاص الذين اجتمعوا معا وثم فعلهم من اجل ضمان تحقيق الأغراض والأهداف (دهمش، 2005:13).

وقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية بأنها : تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصول وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها في زيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على تمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية (عبد الله، 2010: 167) وقد يعرفها بعض الباحثين بأنها تلك التي من داخل السلطة التنفيذية نفسها حيث يقوم بعض موظفي الحكومة بمراقبة الحكومة للآخرين وهي في هذا قريبة لشبهة بمهمة أقسام المراجعة في الشركات التجارية والصناعية فيعتبر من قبيل الرقابة الداخلية ما يقوم به الوزراء ورؤساء المصالح ومديرو الوحدات الحكومية من الرقابة على مرؤوسيه كذا ذلك ما تقوم به وزارة المالية أو البنك المركزي من الرقابة الذاتية أو الرقابة الإدارية (عاطف ، 2009 : 77) .

كان للتطور في حجم المشروعات وظهور الإدارة العلمية الحديثة وأساليبها المتطورة اثر واضح في تطور تعريف الرقابة الداخلية يمكن تعريفها في ضوء المراحل التي مرت بها فعندما كانت الشركات الفردية هي الشكل السائد للمشروعات فأن موضوع الرقابة الداخلية كان مقتصرأ على الإجراءات للاحتياط ضد الأخطاء والتلاعب في القيود المحاسبية (الجميل، 2000:37) .

عرفت لجنة الإجراءات التابع لمجمع المحاسبين الأمريكيين (AICPA) الرقابة الداخلية بأنها خطة تنظيم كل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات لمحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية وتحقيق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة وكما تعرف على أنها (مجموعة من الضمانات التي تساعد التحكم في المؤسسة من جانب و تهدف لضمان حماية الثروة وجودة



المعلومة من جانب آخر تأكيد تنفيذ تعليمات الإدارة والمساهمة في تحسين الأداء)) (نصير و شحاتة، 2005: 60) .

وفي عام 1953 اصدر معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا تعريفاً للرقابة الداخلية هو أنها : (نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة من مالية وتنظيمية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضماناً لحسن سير العمل في الوحدة الاقتصادية) (رفيق، 2010: 20).

ولما زاد الاهتمام بالتوجه نحو لاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المشروعات ونتيجة ذلك تطور تعريف الرقابة الداخلية بحيث شمل الطرق والأساليب للارتقاء بالكفاءة والإنتاجية إلى جانب حماية موجودات الشركة وضمان الدقة الحسابية للعمليات وضمانة لحسن سير العمل في الشركات فان الرقابة الداخلية تشمل على نظام الضبط الداخلي التدقيق الداخلي رقابة الموازنة وسائل أخرى كالتكاليف المعيارية والتقارير الدورية (عثمان، 1999: 37) فيما عرفها آخرون بأنها تتضمن خطة تنظيمية وكل الطرق المتناسقة والإجراءات المتخذة داخل المشروع لحماية موجوداتها وضبط دقة وجدارة بياناتها المحاسبية ورفع الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات المفروضة من قبل الإدارة (الجواهر ، 1999) .

أما دليل التدقيق العراقي رقم (4) فقد عرفها بأنها تمثل أنواع السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الإدارة التي تكفل أهداف الوحدة وتضمن التنفيذ المنتظم والعملي بما في ذلك الالتزام بالسياسات الإدارية والمحافظة على الموجودات واكتشاف ومنع الأخطاء ودقة التنفيذ واكتمال السجلات وتهيئة البيانات المالية المطلوبة والمعمول عليها بالوقت المناسب. وكما تعرف بأنها كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها الإدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدف الإدارة وهو العمل بشكل منظم والالتزام بالسياسات وحماية الأصول ومنع واكتشاف الاحتيال والخطأ والتأكد من دقة واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد معلومات مالية موثوقة بها في الوقت المناسب ، وباختصار هي كل الطرق والأساليب والإجراءات التي تتبعها المنشأة للحصول على تأكيد معقول بإمكانية تحقيق أهدافها (أخالدي، 2011: 7).

وهي أيضا الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التماسك بالسياسات الإدارية الموضوعية ، أو هي الوسائل والإجراءات التي تتبناها الإدارة لغرض تنفيذ الخطط والسياسات الإدارية للضبط الداخلي إلي أنها مراجعة كافة البيانات المتعلقة بأصول المؤسسة والتأكد من دقتها والاعتماد على تلك البيانات ضماناً لحسن مسيرة عمل الوحدة الاقتصادية (الجعفري، 1967: 402) . وبعد التوسع في حجم المشروعات والوحدات الاقتصادية ونشطتها تبع ذلك التطور في مفهوم أرقابة الداخلية حيث استحدثت وسائل وإجراءات تساعد في تقليل احتمال الأخطاء والغش بالإضافة إلى الحماية والحفاظ على النقدية والموجودات (رفيق، 2010: 22).

تأسيساً على ما تقدم يرى الباحث إن الرقابة الداخلية هي الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التماسك بالسياسات الإدارية الموضوعية.



(2) المقومات والخصائص الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية (عثمان، 1999: 92) :

تعد المقومات بمثابة مكونات للرقابة الداخلية

وان هيكل الرقابة الداخلية في المنشأة يتكون في الغالب من ستة مقومات أو عناصر أساسية هي

أ- البيئة الرقابية Control Environment

ب- الأنشطة الرقابية Control Activities

ج- تقييم المخاطر Risk Assessment

د - النظام المحاسبي Accounting

هـ - إجراءات الرقابة الداخلية Internal control procedures

و- الإشراف والمراقبة Nonitoring

اما خصائص الرقابة الداخلية (ابو طبل 1960 : 20)

أ- الديمومة : تمكن الرقابة الداخلية المنظمة من الاستمرارية فهي تقوم بالتأقلم ومواكبة التطور بيئة المنظمة.

ب- الشمولية : الرقابة الداخلية تتعلق بجميع أنشطة المؤسسة .

ج- الاستقلالية : الرقابة الداخلية يجب إن تحترم الموارد والطرق المستخدمة في المؤسسة .

د- الانسجام : يجب إن توضع الرقابة الداخلية وفقاً لما تتميز به المؤسسة وبيئتها من خصائص .

(4) أهداف الرقابة الداخلية (عثمان ، 1999 : 71) :

إن الغرض من الرقابة الداخلية يكمن في تحقيق عدد من الأهداف التي تصب في خدمة المنشأة ومن هذه الأهداف :

أ- توفير الحماية الموجودات المنشأة .

ب - توفير الدقة في البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها

ج - الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية

د - التحقيق من الالتزام بما تقتضي به السياسات الإدارية المرسومة

وهناك أهداف أخرى للرقابة الداخلية (لطي، 2006 : 68) :

أ - الوجود: فحص مصداقية المعلومات المسجلة المرسله والمعالجة

ب- الموثوقية : القيام بالتسجيل وتوثيق للبيانات المبررة

ج- تمام وكمال المعطيات : الفحص والتحقيق من أن المعطيات دقيقة وصحة تقييمها

د - الترخيص : التأكد من إن المهام المنجزة من قبل الأفراد الموكلة أليهم (الكفاءة والقدرة)

هـ - توفير مصادر المعلومات .

و- أهداف متخصصة أخرى .

(5) أنواع الرقابة (ياغي، 2009 : 28) :

أ - الرقابة السلبيه : هي التي تركز على اكتشاف الخطاء والانحرافات بالهدف إلى البحث عنها تصديها دون إن توجه انتباه المسؤولين إلى أوجه القوة والضعف في التنفيذ وتقديم الحلول الممكنة لمعالجة المشاكل



القائمة وتلافي تكرار حدوث الخطاء والانحرافات وتسمى حيانا الرقابة البوليسية حيث تهدف إلى منع حدوث المخالفات ودفع سوء استعمال السلطة ومعاقبة مرتكبيها .

ب - الرقابة الايجابية : تهدف الرقابة الايجابية إلى التأكد من إن التصرفات والإجراءات تسير وفقا للوائح والأنظمة والتعليمات المعمول بها في المنظمة بما يكفل تحقيق الأهداف من وجهة النظر إلى المستقبل والتنبؤ في ضوء الدراسة والتحليل با الأخطاء والانحرافات المحتمل حدوثها واتخاذ القرارات وما يلزم من إجراءات لمنع حدوثها من جهة أخرى .

ثالثا: الضبط الداخلي (دهش ، 2005 : 51) :

1. المفهوم : يعرف الضبط الداخلي بأنه "ذاك النظام الذي يحوي على خطة الوحدة

الاقتصادية وكافة الطرق التنسيقية والإجراءات المتخذة منها لغرض حماية موجود وفحص مدى دقة الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي تنمي الكفاية الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية .

يمكن تحقيق الضبط الداخلي من خلال مجموعة القواعد الآتية :

أ - لا ينبغي إن يكون الموظف مسئولا عن عملية بالكامل من بدايتها إلى نهايتها .
ب - ينبغي تناوب الأفراد على وظيفة معينة أو العمل المعين كلما كان ذلك ممكنا عمليا ، فضلا عن إن ذلك يؤدي إلى اكتشاف أي أخطا وعدم انتظام أو قصور ، فان هذا لإجراء يجعل العاملين نشطين باستمرار ويؤدي إلى ظهور وجهات نظر جديدة للعمال .

ج - تحدد الإجراءات التفصيلية لخطوات العمليات التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية والتي تختلف وفقا للاختلاف التنظيم الإداري للوحدة الاقتصادي ، بحيث يكون المسئول عن إدارة عملية ما لدية من معلومات الكاملة عن الإجراءات الواجب إتباعها في هذه العملية .

د - فصل لأصل عن السجل الذي يسجل تحركات الأصل ، حيث إن من المبادئ لأساسية لنظام الضبط الداخلي إن الموظفين الذين يناط بهم الاحتفاظ التعامل في أصول زالت قيمة يسهل اختلاسها مثل النقدية والبضاعة والأوراق المالية ألا يشاركوا في إعداد السجلات المحاسبية الخاصة بهذه الأصول ويجب إن يعد هذه السجلات أشخاص آخرون .

هـ - يجب إن لاحتفظ الموظف بأكثر من عهدة .

و - يجب إن يقسم العمل بحيث يقوم الموظف بمهمة معينة وإكمالها تكون بمثابة إشارة لبدي مهمة أخرى من قبل موظف آخر .

2) خصائص الضبط الداخلي (عثمان ، 1999 : 130 - 133) :

أ - يعتبر نظام الضبط الداخلي جزء من نظام الرقابة الداخلية فهو يتعامل مع نظام الإداري والمحاسبي ويتداخل معهما

ب - يجب ن يتصف نظام الضبط الداخلي بالمرونة وبالإمكان تعديل هذا النظام وخاصة عند حصول تغيرات في لمنشأة



- ج - ليس بالإمكان تصميم نظام ضبط داخلي نموذجي يصلح تطبيقه في جميع المنشأة بل يختلف من منشأة إلى أخرى وحسب طبيعة نشاط المنشأة
- د - يجب أن يكون تصميم نظام الضبط الداخلي بشكل تتخذ فيه عمليات أولاً بأول وبطريقة تلقائية في الوقت الذي تتم فيه العملية
- هـ - يقوم نظام الضبط الداخلي على أساس قيام عدد من الموظفين بتعين العمال وبشكل يسمح تقسيم العمل فيما بينهم وبذلك لا تتركز سلطة تنفيذ العملية بالكامل على الموظف .

المبحث الثالث - الرقابة الالكترونية وأثرها في تحقيق أهداف الرقابة والضبط الداخلي

1) مفهوم الرقابة الالكترونية (نجم، 2004 : 277 - 278) :

لقد تطور مفهوم الرقابة نتيجة لظهور تقنية المعلومات الحديثة فلم يعد مفهومها يمثل بالصيغة التي تقدمها أدبيات الإدارة الكلاسيكية ، وإنما تحقق الرقابة المستمرة بدلاً من الرقابة الدورية مما يحد من المفاجآت الداخلية وتمتاز كذلك بأنها تحفز العلاقات القائمة على الثقة وتساعد على انخراط الجميع في معرفة ماذا يوجد في المنظمة إلى حد كبير .

2) الرقابة الالكترونية (سعيد و الصقال، 2011 : 7) :

وتعني الرقابة الالكترونية أو الرقابة بالحاسوب اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصاً لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة أكبر .

وتحقيق الأهداف المنشودة فالرقابة بمفهومها التقليدي هي النشاط الذي تقوم به الإدارة لمتابعة تنفيذ السياسات الموضوعية وتقييمها والعمل على تصحيح الانحرافات حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة (شريف، 2010: 103)

3) خصائص نظم الرقابة الالكترونية

تملك الرقابة الالكترونية مجموعة من الخصائص منها: (الياور، 2014: 56)

- أ. قاعدة معلومات تحتوي على معلومات عن أداء وأنشطة التشكيلات التنفيذية لتكون جاهزة عن حاجة الإدارة العليا لتحاذ القرار في مجال يمنع .
- ب. القدرة على تحقيق وفرة بالكلف مقابل نتائج عالية الدقة بمعنى إن يكون ذات جدوى اقتصادية إي فعالاً من الناحية المالية والاقتصادية .
- ج. القدرة على تحقيق وفرة عالية في الوقت مقابل شمولية النتائج مقارنة بالنظام اليدوي .
- د. العمل عن بعد وهنا يتجاوز عمل صيغة تحديد المكان والزمان لانجاز العمل إلى إن العمل ينجز من دو لاحتكاك مع موظفي التشكيل التنفيذي فيمكن المراقب أو المفتش إن يؤدي عمله من أي مكان والحاجة إلى الحضور في موقع العمل وهذا يجنبه الكثير من المخاطر .
- هـ. يمكن الاعتماد على البرامج الرقابية في تحديد لانحرافات وعطاء التنبيه بشكل الالكتروني من خلال البرامج الرقابية دون الحاجة إلى تدخل المفتش في عمليات البحث والتحري .



و. يركز على الجوانب المهمة والحساسة والمؤشرة على أداء التشكيلات التنفيذية ولتي تكون حاسمة في تحديد فشل ونجاح المنظمة .

ز. تحديد ماهو مرضي أو غير مرضي من الأداء من النواحي المختلفة للوصول لي حكم عام على أداء المنظمة ككل باستخدام المقاييس والمعايير المناسبة لقياس الأداء وحسب طبيعة المنظمة في نواحي مختلفة

ك. مرن بما فيه الكفاية لكي يعمل بكفاءة حتى إذا تم تبديل الخطط

ل. شامل يغطي الماضي القريب والبعيد من خلال تقسيم الوضع الحالي

م. القدرة على استخدام السيناريوهات ماذا لو للنظر للمستقبل

4) المكونات والمتطلبات التقنية لمنظومة الرقابة الالكترونية (سعيد والصقال 2011: 10 - 11):

ويشكل هذا المحور الحجر الأساس لموضوع الرقابة الالكترونية حيث يمثل الأجهزة والتقنيات اللازمة لإنجاح المشروع ويتم من خلالها ويتم من خلالها تمثيل المعلومات نقلها الالكتروني نقلها الالكتروني مع ضمان سريتها ودقتها وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد باستخدام الشبكات الالكترونية

إن جوهر العمل الالكتروني يعتمد أساسا على ثلاث مكونات أساسية هي :

أ- البيئة التقنية وتتكون من :

• الحواسيب الآلية

• شبكات الحاسوب الآلي وتتكون :-

• الشبكة الداخلية المنظمة intranet (داخل الأجهزة الرقابية)

• الشبكة الخارجية للمنظمة Extranet (الربط ما بين شبكة الأجهزة الرقابية وشبكة الأجهزة التنفيذية)

• الشبكة العالمية Internet

ب- التخزين Storage

ونعني به حفظ المعلومات الخاصة بالأجهزة الرقابية للحالات المختلفة في مخازن معلومات خاصة بالحواسيب المستخدمة من خلال تحويل الملفات الورقية إلى ملفات الكترونية صغيرة الحجم .

ج - النقل Transportation

وتعني القدرة على الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسرعة كبيرة مهما كانت كمياتها وإجراء العمليات اللازمة عليها

وهنا نحن أمام نوعين من عمليات النقل

• الأول هي المعلومات المتعلقة بالأجهزة الرقابية وهنا نعني بعمليات النقل والقدرة على الوصول

إلى المعلومات المخزونة لدى المنظومة الرقابية بسرعة كبيرة مهما كانت كمياتها وجراء العمليات اللازمة عليها من تحديث أو عرض للاستفادة في القرارات على المستوى المنظومة الرقابية

• الثاني هي المعلومات المتعلقة بالتشكيلات التنفيذية والتي تعمل الأجهزة الرقابية على راقبتها

وهنا نعني بعمليات النقل والقدرة على الوصول إلى المخازن المعلومات لدى التشكيلات التنفيذية أعلاه بسرعة كبيرة وإجراء العمليات اللازمة عليها من خلال استخدام برامج معدة



للإغراض الرقابية دون إجراء إي تحديث لها ولاستفادة من النتائج في العمليات الرقابية وتحديد الانحرافات وعطاء المعالجات الممكنة .

د - البرامج programs

وتعني بناء البرامج الرقابية ذات القدرة على معالجة المعلومات المطلوبة وجراء العمليات اللازمة عليها لغرض الوصول إلى أهداف العمليات الرقابية وقد تم توصل إلى بناء برامج متطورة تحاكي قدرات الإنسان الفعلية والذهنية وتختلف إجراءات العمل الإلكتروني على وفق درجة تعقد البرامج الإلكترونية فقد تطلب الخدمة المرور بإجراءات معقدة ضمن موقع واحد أو موقع واحد أو مواقع مختلفة وقد يتم ذلك الكترونياً من دون تدخل الإنسان فيها أو يتدخل الإنسان فيها عبر مجموعة من الإيعازات الإلكترونية .

5) دور الرقابة الإلكترونية في تفعيل المنظومة الرقابية (روهيل، 2001: 65) :

إن المشكلة في العمل الرقابي التقليدي هو مدى قدرته على توفير المعلومات للنشاط الذي تعمل على ممارسته النشاط الرقابي عليه وعلى سبيل المثال يتطلب العمل الرقابي توفير الآلاف من الوثائق ومراجعتها لتحديد الوثائق ذات العلاقة التي يمكن من خلال تحديد الانحراف أو الخلل في العمل التنفيذي وإجراء العديد من أعمال التحري وإجراء المقابلات مع مختلف العاملين بالمستويات التنظيمية المختلفة وبالتالي يعني ذلك الحاجة إلى الكثير من الاستخدام المختلف للموارد البشرية والمادية فضلاً عن الوقت المطلوب دون التأكد من تحقيق نتائج مؤكدة إلا إن الرقابة الإلكترونية تهدف إلى الانتقال من عمل الرقابي التقليدي إلى استخدام تقنيات المعلومات بإشكالها المختلفة في عملية الاطلاع على الوثائق والاتصالات اللازمة لممارسة النشاط الرقابي ومن أهمها شبكات الحاسوب الآلي لربط الوحدات التنظيمية التنفيذية مع الأجهزة الرقابية في التشكيلات التي تعمل على رقابتها لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات بجودة ودقة عالية وبأسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة وتوفيرها للجهات التي تتطلبها وتطوير وتبسيط الأداء وسرعة الانجاز بما يخدم الأجهزة الرقابية والمستفيدون من مخرجات النظام الرقابي على حد سواء الأمر الذي يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة وتحديد مدى الانحراف في انجاز المهام المناط بالأجهزة التنفيذية إن هذا يعني تحويل العمل الرقابي من عمل يدوي إلى عمل إلكتروني لذا تم تسميتها بالرقابة الإلكترونية هي أسلوب حضاري متطور في تنفيذ المهام الرقابية وإن الوعي والتوجيه بهذا الاتجاه من قبل الإدارة العليا من الأمور المطلوبة قبل البدء بالتطبيق لضمان نجاح هذا الأسلوب مما يتطلب إن تكون الإدارة العليا المعرفة والإلمام والرغبة للتعامل بهذا النظام ليتم تنمية الوعي لدى المستويات الإدارية الدنيا عن طريق إرشادهم وتوجيههم وتنقيفهم وتعريفهم بتلك المستجدات في مجال التقنية وكيفية استخدامها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله.

6) متطلبات بناء البنية التحتية التنظيمية لتطبيق الرقابة الإلكترونية (سعيد و الصقال، 2011: 12) :

وتتمثل في القدرة على تحقيق التفاعل والدمج بين المكونات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق مشروع الرقابة الإلكترونية. ويعتمد ذلك بشكل أساس على تهيئه المتطلبات التقنية وبرمجيات معالجة البيانات وشبكات الربط الإلكتروني وأداة قواعد البيانات وتهيئة وتوفير أنظمة المعلومات الإدارية وبناء الأنظمة الساندة الأخرى إضافة إلى المستلزمات البشرية من المبرمجين ومحللين ومهندسين نظم وتهيئة فضلاً عن التدريب



المستمر للقائمين على عمل هذه الأنظمة لتحقيق انسياب سلس للمعلومات وتكوين ما يسمى بأنظمة دعم القرارات الإدارية .

7 (مميزات الرقابة الالكترونية (سميري، 2009 : 81) :

أ.سهولة الوصول إلي المعلومات وتمكين الدخول إليها

ب.إمكانية نشر ألوائح الخاصة بالخدمات الإدارية ومعايير تقييمها وإتاحة الاطلاع عليها الالكتروني

ج.إمكانية المسؤولية بالتعرف على متخذي القرار والقدرة على المحاسبة عند ارتكاب الخطأ

د.إتاحة قنوات اتصال متعددة لتبادل المعلومات

هـ ..تمكن من أنها الخدمات الكترونية عبر الشبكة المعلوماتية

و.تعزيز مبدأ المحاسبة والمسائلة الإدارية

8(فواد نظام الرقابة الإلكترونية (لغامدي ، 2011) :

أ. توفير في الكلف المادية مقابل نتائج عالية الدقة بمعنى إن يكون ذات جدوى اقتصادية إي فعلاً من الناحية المالية والاقتصادية

ب. توفير للوقت مقابل شمولية النتائج مقارنة بالنظام اليدوي

ج. توفير في إعداد المعلمين المراقبين على الطلاب في الجان الاختيارات النهائية

د. يعتبر مصدر توثيق للحالات السلوكية الصادرة من المعلم أو الطالب على حد سواء

هـ. العمل عن بعد وهنا يتجاوز العمل صيغة تحديد المكان والزمان لانجاز العمل إي إن العمل ينجز من دون الاحتكاك مع المعلم فيمكن للمدير أو المشرف إن يؤدي عملة من إي مكان دون الحاجة إلى الحضور في موقع العمل

و. يمكن الاعتماد على البرامج الرقابية في تحديد الانحرافات وإعطاء التنبيه بشكل الكتروني ن خلال البرامج الرقابية دون الحاجة إلى التدخل في عمليات البحث والتحري

ز. تركيز على الجوانب المهمة والحساسة المؤثرة على أداء المعلمين والتي تكون حاسمة في تحديد فشل ونجاح المؤسسة التعليمية

ك. تحديد ماهو مرضي أو غير مرضي من الأداء من النواحي المختلفة للوصول إلى الحكم عام على أداء المؤسسة التعليمية ككل باستخدام المقاييس والمعايير المناسبة لقياس الأداء وحسب طبيعة المؤسسة في النواحي مختلفة

ل. نظام مرن بما فيه الكفاية لكي يعمل بكفاءة حتى إذا تم تبديل الخطط

9(معوقات تطبيق نظام الرقابة الإلكترونية (سعيد والصقال، 2011 : 14):

أ.بعض المدراء لا يتمتعون بخبرات ومهارات كافية في استخدام أنظمة المعلومات

ب.ضعف قناعة المسؤولين على المستوى الوزاري بأهمية استخدام أسلوب الرقابة الإلكترونية

ج.نقص التأهيل والتدريب لدى العاملين في الأجهزة التعليمية في مجال استخدام تقنية المعلومات في العمل الإداري



- د. مقاومة العاملين للتغيير والخوف من فقدان وظائفهم عند تغيير الأنظمة الإدارية با استخدام أنظمة رقابية حديثة في العمل الإداري قد تظهر جوانب قصورهم
- هـ. عدم ملائمة الأنظمة واللوائح المعمول بها لتطبيق الرقابة الإلكترونية
- و. نقص الإمكانيات المادية اللازمة لتطبيق الرقابة الإلكترونية
- ز. ضعف برامج التوعية الإعلامية المواكبة لتطبيق الرقابة الإلكترونية
- ك. معظم المسؤولون لا يحبذون فكرة ذلك النظام خوفاً من تطبيقه عليهم منهم اعلي سلطة تحت ذريعة عدم الأريحية في أداء العمل وتخلل النفاق في المضمون العمل.

10) أهداف الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني (الحسان، 2009) :

- أ. تهدف الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات إلى تحقيق عدة أهداف أهمها
- ب. الحصول على أدلة على فاعلية وتشكيل التشغيل الالكتروني للبيانات
- ج. وصف تأثير التكنولوجيا المعلومات على نظم الرقابة الداخلية بأسلوب منطقي وتقييم مخاطر الرقابة
- د. وصف منافع الرقابة الداخلية ومخاطر التكنولوجيا المعلومات
- هـ. وصف الدليل مما يساهم في تحديد المهارات المتخصصة المطلوبة لتحديد أثر المعالجة على التدقيق وتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق .

11) أساليب الرقابة الالكترونية (توماس وهنكي ، 2009 : 448 - 458) :

- وتتضمن الأساليب الرقابة على الأجهزة أساليب الرقابة على التطبيقات أساليب الرقابة على الأجهزة :
- تحتوي أجهزة الحاسوب على وسائل رقابة عامة تهدف إلى الحماية ضد حدوث الخطأ في تداول البيانات داخل الأجهزة والتأكد سلامة ودقة الأجهزة ومعالجة البيانات فضلاً عن وسائل الرقابة تفصيلية ويجب على المدقق إن يكون ملماً بشكل عام بتلك الأساليب الرقابية وتقسم هذه الأساليب إلى
- أ. أساليب رقابة إمكانية التواصل إلى النظام يجب التحكم في وسائل التواصل بأي من الأجهزة وملفات البيانات كما يجب إتباع إجراءات التشغيل اللازم لحماية الملفات والبرامج ضد احتمالات الضياع والتلف أو سوء الاستخدام وتتضمن هذه الإجراءات كما يلي:

- أساليب رقابة دخول غرفة الحاسوب
- أساليب رقابة استخدام ملفات الحاسوب
- معايير صيغة العمليات تحويل البيانات إلى اللغة الآلة
- أساليب رقابة تشغيل الأجهزة واستخدام البرامج
- حماية مادية للأجهزة والملفات من الاحتفاظ بالملفات احتياطية وتوفير أجهزة معدات

طوارئ

- ب. أساليب الرقابة على التطبيقات التي نتناولها ضمن الضوابط التي وضعها المعيار الدولي (315) .
- ج. أساليب الرقابة الوقائية التي تصمم لمنع الأخطاء الممكن حدوثها خلال تداول البيانات المحاسبية والالكترونية قبل وقوعها ومن أهم تلك الوسائل:

- اعتماد البيانات الداخلية



- أساليب رقابة تحويل البيانات
- استخدام نماذج متابعة الأرقام
- استخدام اختبارات التنقيح المبرمج
- اختبارات النطاق

د. أساليب الرقابة التحذيرية وهي تهدف إلى تحذير العاملين في مركز الحاسوب عن وقوع أخطاء فهي تشير إلى الأخطاء أثناء حدوثها وبالتالي يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات لتصحيح تلك الأخطاء

هـ. أساليب الرقابة العلاجية : وتهدف إلى مساعدة المختصين في فحص وتصحيح الأسباب التي أدت إلى حدوث الأخطاء التي تم اكتشافها خلال المراحل معالجة البيانات وتستخدم التأكد من تصحيح العمليات التي حدثت فيها الأخطاء وإعادة إدخال البيانات الصحيحة لهذه العمليات لمعالجتها

12) اثر التشغيل الالكتروني للبيانات على أهداف الرقابة الداخلية (عيلبوني ، 2010: 50) :

1. سلامة النظم المحاسبية والمالية وكفاءتها في التشغيل البيانات
 2. المحافظة على الموجودات بطريقة سليمة والاطمئنان من كفاءة تشغيلها
 3. مدى فاعلية نظم الضبط الداخلي
 4. مدى سلامة وفاعلية الخطط وبيان مدى الالتزامات بالسياسات والبرمجة لتحقيق أهداف المنشأة
 5. تقويم الأداء وتقويم التوصيات ولإرشادات للتطوير إلى الأحسن
 6. الاطمئنان على سلامة ودقة البيانات الداخلة والمعلومات الخارجة
- ### 13) هيكل الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الآلي لنظام المعلومات (الياور، 2014: 79) :

يتكون هيكل الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات من شقين رئيسيين هما الرقابة الإجرائية والرقابة المحاسبية وكما يلي

1. الرقابة الإجرائية وتشمل :

- أ. خطة التنظيم
- ب. أساليب وإجراءات الكفاءة التشغيلية
- ج. الالتزام بالسياسات و الإجراءات الإدارية
2. الرقابة المحاسبية وتشمل

أ. خطة التنظيم

- ب. دقة وإمكانية الاعتماد على الطرق وإجراءات البيانات المحاسبية
3. الخصائص الأساسية وتشمل
- أ كفاءة العاملين

- ب. الفصل بين المهام
- ج. تنفيذ العمليات كما تم اعتمادها

د. تسجيل الصحيح للعمليات

هـ. مراقبة حيازة الموجود



و.المقارنة الدورية بين المورد وسجل الموجود

4. الرقابة على التشغيل الآلي للبيانات ويشمل

أ . الرقابة العامة

ب. رقابة التطبيق

المبحث الرابع - الجانب العملي للدراسة

أولاً: عينة البحث : تم اخذ دائرة التموين التابعة لوزارة التجارة العراقية لتطبيق برنامج رقابة الكتروني وقد تأسست دائرة التموين بعد الحصار الاقتصادي في العراق عام 1990 وتطورت البطاقة التموينية خلال السنوات الماضية ويوجد فرع لدائرة التموين في كل محافظة من محافظات العراق وتقوم بإعداد قاعدة بيانات لكل عائلة في مركز حاسبة في دائرة التموين المختصة وتحديث بيانات العوائل والأفراد المسجلين وفقاً للمتغيرات الحاصلة بها ويتكون مركز التموين في المحافظة من عدد من المراكز الفرعية وحسب المناطق الجغرافية لكل محافظة ويرتبط كل مركز فرعي بحاسبة في مركز الدائرة ويتضمن المركز الفرعي عدد من وكلاء المواد الغذائية والطحين موزعة عليهم العوائل التي تقوم بتوزيع المواد الغذائية حسب تقارير شهرية تصدر من مركز الحاسبة .

وتم اخذ دائرة تموين ميسان كعينة للبحث للتعرف عن قرب عن طبيعة عمل الدائرة وطريقة معالجة البيانات وتحديثها .

ثانياً : آلية عمل البطاقة التموينية :

يقوم المواطن بمراجعة دوائر التموين لتحديث بيانات في حاسبة التموين الخاصة بالمنطقة الجغرافية التي ينتمي اليها حيث توجد حاسبة الكترونية ومركز الكتروني لكل منطقة جغرافية ويكون التحديث عندما تحدث المتغيرات التالية على البطاقة التموينية :

1. ولادة طفل جديد .
2. قدوم زوجة .
3. إضافة فرد غير مسجل سابقاً .
4. انتقال زوجة من العائلة .
5. شطر جزء من العائلة (زوج وزوجة حديثي الزواج) .
6. انتقال البطاقة من وكيل إلى وكيل آخر .
7. قدوم عائلة من خارج المحافظة لتسجيلها في مركز الحاسبة .

ويتم تسجيل هذه المتغيرات بعد أن يقوم المواطن بتقديم المستندات الضرورية الثبوتية وتسليمها إلى مسؤول المركز التمويني المعين والذي بدوره يقوم بتدقيقها وتنظيمها وتقديمها إلى الحاسبة الالكترونية المعنية لغرض تسجيلها ، وبعد الانتهاء من تسجيل جميع المتغيرات أعلاه يتم إصدار تقرير شهري أو يومي بالمتغيرات التي تم تحديثها من قبل مشغل الحاسبة على صفحة العائلة التي تحتوي على البيانات التالية :

1. معلومات عامة تتضمن :



أ - اسم المركز التمويني ب - رقم المركز التمويني ج - رقم البطاقة د - رب الأسرة ه - المحلة و - الزقاق ز - رقم الدار ح - اسم ورقم وكيل المواد الغذائية ط - اسم ورقم وكيل الطحين ي - عدد أفراد الأسرة

2. معلومات خاصة عن العائلة :

أ - اسم الفرد ب . تاريخ التولد ج - صلة القرية برب الأسرة د - السجل ه - الصحيفة و - رقم الهوية ز - تاريخ التسجيل .

ويكون عمل برنامج التموين المالي من الخطوات التالية :-

1. استلام مشغل الحاسبة المختص للمعاملات الورقية .
 2. يقوم مشغل الحاسبة المختص بفتح حاسبة المركز التمويني الخاصة به من خلال رقم سري خاص بكل مشغل حاسبة .
 3. ادخال رقم البطاقة التموينية لصاحب المعاملة حيث يتم فتح صفحة العائلة .
 4. ادخال البيانات المراد ادخالها في صفحة العائلة .
 5. الضغط على زر الادخال والخرن (ENTER) لحفظ البيانات الجديدة .
 6. الخروج من صفحة العائلة .
 7. في نهاية الشهر يقوم مشغل الحاسبة بسحب تقرير حاسبة يبين فيه جميع المتغيرات التي تم ادخالها خلال الشهر وأعلام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والشركة العامة لتصنيع الحبوب في المحافظة لغرض تجهيز الزيادات الحاصلة في العائلة أو خفضها حسب نوع البيانات المدخلة خلال الشهر وإعلام وكيل المواد الغذائية والطحين بها .
- مما يعني أنه في حالة ادخال بيانات مخالفة للتعليمات والضوابط فإن البرنامج المعتمد لا يستطيع اكتشافها وان عملية اكتشاف تلك البيانات يتم اكتشافها لاحقاً من خلال مركز الحاسبة في الوزارة واعتماداً على نوع البيانات والبرنامج المعتمد لاكتشاف الأخطاء ، اي ان الرقابة ستكون لاحقة لعمليات الادخال وهناك فرصة لعدم اكتشاف تلك العمليات .

ثالثاً : أهم معوقات ومشاكل دائرة تموين ميسان :

من خلال الزيارة الميدانية لدائرة تموين ميسان والاطلاع على عملها واللقاءات والاستفسارات من العاملين فيها والملاحظات تم تشخيص عدد من المعوقات والمشاكل التي تعاني منها الدائرة والذي ينعكس سلباً على أدائها أهمها:

- 1- كثرة المراجعين للدائرة طيلة ايام السنة.
- 2- كثرة المستمسكات المطوبة لانجاز معاملات التسجيل.
- 3- قلة الكادر الوظيفي العامل في الدائرة.
- 4- ضعف البنى التحتية .
- 5- قلة التخصيصات المالية .
- 6- عدم وجود مخصصات تشجيعية او مخصصات ذمة مالية للعاملين في الدائرة.



- 7- انعكاس زخم المراجعين والمستمسكات المطلوبة على اداء العاملين.
- 8- ضعف اجراءات الرقابة الداخلية بسبب كثرة المعاملات.
- 9- التعامل مع المراجع على اساس المستمسكات المقدمة لغرض التسجيل يعطي فرصة للتلاعب بتلك المستمسكات سواء من المراجع نفسه او الموظف المسؤول.
- كما اطلع الباحث على انواع واعداد الحالات الغير قانونية المكتشفة من قبل دائرة التموين وكما موضح في الجدول ادناه والخاصة بعامي (2015-2016):

جدول رقم (1) انواع واعداد المخالفات

ت	نوع المخالفة	العدد
1	حالات تكرار الحصة التموينية	400 (تم استرداد مبالغ 300 حالة منها)
2	البطاقات التموينية المشطوبة	300
3	الافراد المشطوبين	15000
4	الموظفين الذين تم إعفائهم من العمل	3

رابعاً : آلية عمل برنامج الرقابة الالكتروني المقترح :

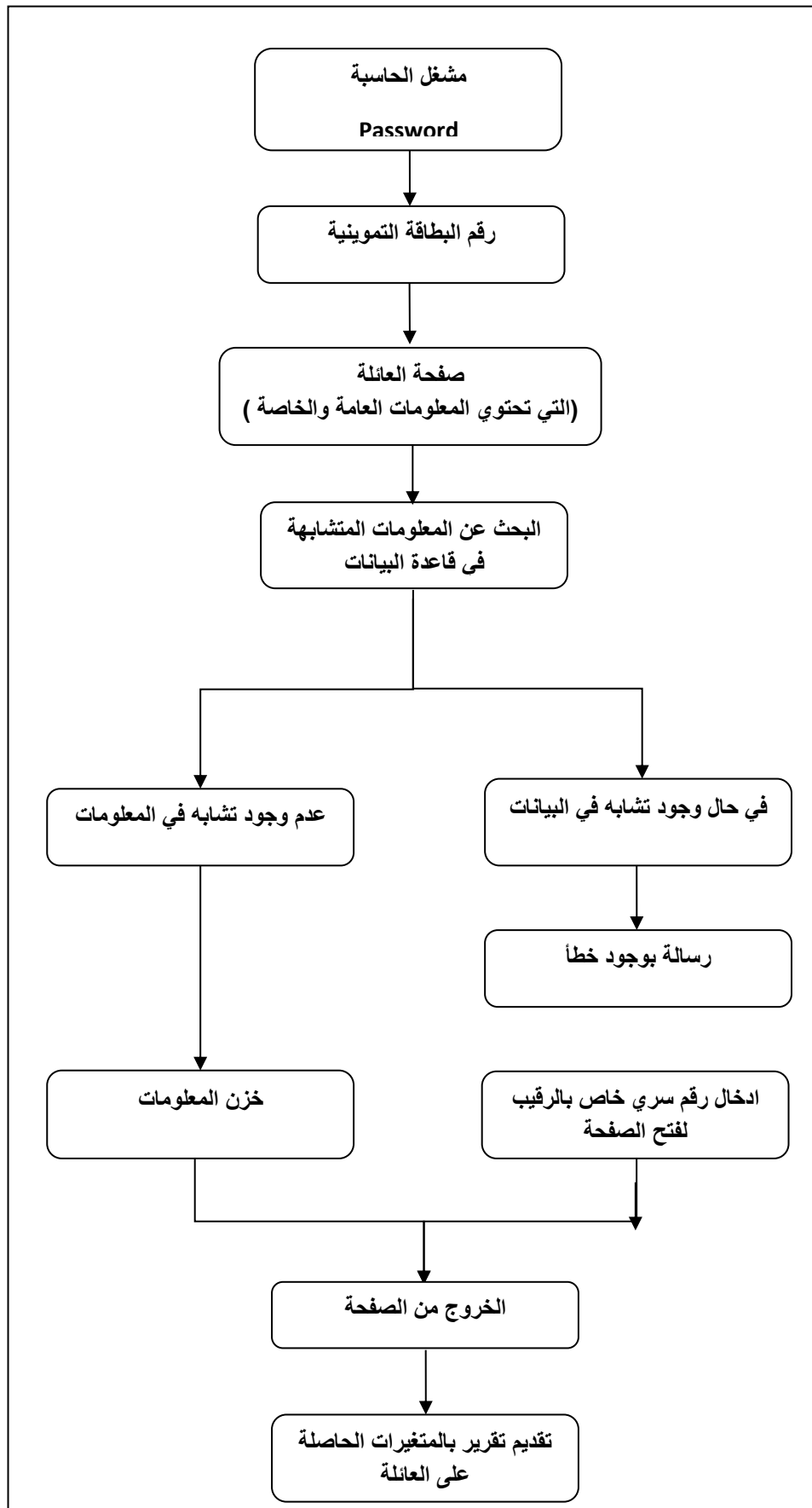
تم تصميم برنامج الرقابي الالكتروني المقترح ليحاكي عمله عمل البطاقة التموينية، ويقوم البرنامج المقترح على أساس عدم إدخال أية بيانات للحاسبة سبق وان تم تسجيلها سابقاً للحد من تكرار تسجيل البيانات بشكل متعمد أو غير متعمد على الصفحة الخاصة بالعائلة والتي تحتوي على البيانات أعلاه فعند تشابه الاسم الثلاثي مع رقم الهوية للفرد المسجل مع قاعدة البيانات الاصلية أو تشابه رقم الهوية للفرد المسجل حديثاً مع رقم هوية موجود سابقاً في قاعدة البيانات فهذا يعني تكرار عملية تسجيل الفرد وهو تلاعب متعمد في قاعدة البيانات عند ذلك فأن البرنامج المقترح يقوم بإيقاف الصفحة وإعطاء رسالة بوجود خطأ مع بيان رقم البطاقة التموينية المكرر معها المعلومات ولا يستطيع مشغل الحاسبة المعنية بفتح هذه الصفحة بأي شكل من الاشكال حتى لو تم اطفاء الحاسبة وتشغيلها إلا من قبل شخص مخول معني بالرقابة والضبط الداخلي ومن خلال كلمة سر خاصة به (password) وبعد ان يقوم بنفسه بتدقيق المستندات ومراجعة اجراءات التشغيل ومن ثم الحكم فيما اذا كانت عمليات التسجيل تمت وفق الضوابط والتعليمات أو كان هناك تلاعب متعمد مما يعني مخالفة اجراءات وضوابط التسجيل المعتمدة ومن ثم قيام المراقب المسؤول بأبلاغ الادارة العليا لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة وحسب السياقات الادارية المعمول بها.

وإدناه خطوات برنامج الرقابة الالكتروني المقترح .

1. إدخال رقم البطاقة لصاحب المعاملة من قبل مشغل الحاسبة والذي يمتلك رقماً سرياً خاصاً به .
2. فتح صفحة العائلة وإدخال البيانات الجديدة للعائلة وحسب المعاملة الورقية المقدمة لمشغل الحاسبة .
3. ادخال البيانات .
4. يقوم البرنامج بأجراء عملية بحث عن البيانات المتشابهة والمخزونة داخل الحاسبة (قاعدة البيانات) مع البيانات المدخلة .



5. في حالة دخول تشابه في الاسم المراد تسجيله مع اسم موجود في قاعدة البيانات مع رقم الهوية أو تشابه بين رقم الهوية المراد تسجيله مع رقم هوية المسجل في قاعدة البيانات كون ان رقم الهوية لا يمكن تكراره ويعني وجود حالة من الغش في عمليات التسجيل فان البرنامج يقوم بإيقاف عمل الصفحة وإعطاء رسالة بوجود خطأ .
 6. لا يتم الخروج من الصفحة حتى لو تم إطفاء الحاسوب وإعادة تشغيله ألا بعد إدخال رقم سري معين خاص بالرقيب .يتم تكليفه بعملية الرقابة الالكترونية .
 7. في حالة قيام الرقيب بإدخال رقمه السري ومعرفة الخطأ والقيام بالأجراءات المطلوبة يتم الخروج من الصفحة وإدخال بيانات اخرى وتكرار نفس العملية . مما يعني اجراء عملية الرقابة قبل تسجيل البيانات (رقابة سابقة ومتزامنة) وليس كما هو معمول به حالياً في دائرة التموين من اجراء الرقابة اللاحقة لادخال البيانات.
- والشكل التالي يوضح خطوات برنامج الرقابة الالكتروني :-



شكل رقم (1) خطوات برنامج الرقابة الالكتروني



خامسا : أهم ما يميز البرنامج المقترح:

إن البرامج المستخدمة حاليا في دائرة التموين كإجراءات ضبط تقوم باكتشاف الأخطاء والمخالفات والحالات غير القانونية بعد تسجيلها واستلام المواطن لحصته التموينية مما يعطي فرصة للاستفادة من القائمين بعملية التلاعب من هذه الخاصية ويؤدي الى خسائر مادية كبيرة للدولة، اي ان الرقابة في هذه الحالة هي (رقابة لاحقة) وفي احيان كثيرة لا يتم اكتشاف تلك الاخطاء والمخالفات. اما البرنامج المقترح فهو يعتمد على مبدأ (الرقابة السابقة والمتزامنة) لعمليات التسجيل، اي انه يقوم بكشف الاخطاء والمخالفات وحالات التسجيل غير القانونية قبل تسجيلها مما يقطع الطرق امام القائمين عليها ويوفر اموال طائلة للدولة يمكن الاستفادة منها في دعم البطاقة التموينية. كذلك يركز البرنامج المقترح على عمليات التسجيل غير القانونية المتعلقة بحالات تكرار المعلومات الخاصة بالفرد او العائلة فقط وذلك لكثرة تلك المخالفات وسهولة القيام بها.

خلاصة البرنامج :

نرى من خلال الآلية العمل في البرنامج الرقابي بأنه يسهم في الحد من إدخال بيانات غير حقيقية أو تسجيل اي بيانات مخالفة للتعليمات والضوابط المعمول بها في البطاقة التموينية وهو ما يؤيد صحة فرضية البحث كما سيسهم في الحد من حالات الفساد المالي والتلاعب ويوفر مبالغ مهمة يمكن الاستفادة منها في تعزيز ودعم مفردات البطاقة التموينية وتأسيس قاعدة بيانات خالية من الاخطاء والمخالفات وبالتالي امكانية الاعتماد عليها من قبل المستفيدين واتخاذ قراراتهم في ضوءها .

المبحث الخامس - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات :

1. من خلال استعراض البحث يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية :
1. تعتبر دائرة التموين من الدوائر المهمة على صعيد الدولة كونها تمثل قاعدة بيانات مهمة يتم الاعتماد عليها في رسم السياسات الاقتصادية والتنموية في البلد.
2. تعاني دائرة التموين من كثرة المراجعين وطيلة ايام السنة مما ينعكس سلباً على اداء العاملين.
3. رغم المبالغ الضخمة التي تشكل الحصص التموينية الا انه لا يوجد دعماً كافياً للعاملين.
4. ضعف التنسيق مع الدوائر ذات العلاقة بالبطاقة التموينية.
5. إن وجود نظام رقابة الكترونية فعال داخل المنشأة من شأنه تقليل عمليات التلاعب والهدر في المال العام والمحافظة على الموجودات وتقليل فرص وجود مظاهر الفساد.
6. لا تختلف الرقابة الالكترونية عن التقليدية من حيث الاهداف وتختلف في الإجراءات فقط .
7. هناك مزايا عديدة لتطبيق نظام الرقابة الالكتروني تتمثل في سهولة اكتشاف الأخطاء .
8. كذلك وجود جهاز تدقيق داخلي فعال يؤدي إلى ضبط للعمليات داخل المنشأة واكتشاف الأخطاء فور حدوثها.



9. يمكن ان تؤدي الرقابة الداخلية والرقابة الالكترونية دوراً مكماً في المحافظة على أموال المنشأة وموجوداتها وبيان درجة دقة السجلات والمستندات وبيان المركز المالي للمنشأة ومدى تحقيق المنشأة لأهدافها.
10. هناك مجموعة من الوسائل التي يمكن استخدامها في تحقيق نظم الرقابة الداخلية والرقابة الالكترونية والضبط الداخلي لأهدافها.
11. ضرورة تفعيل نظم الرقابة الالكترونية لما تتمتع بها من خصائص .
12. ان عدم التزام بعض المنشآت بمعايير الرقابة الواجب اتباعها يمكن أن تؤدي إلى خلل وضعف نظام الرقابة الداخلية مما يمكن ان ينتج عنه هدراً في المال العام .
13. ان استخدام نظم الرقابة الالكترونية من شأنه تقليل الجهد والوقت والتكلفة .

ثانياً: التوصيات:

- من خلال الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من قبل الباحثون يمكن تقديم التوصيات التالية :
1. توفير الدعم المادي والمعنوي للعاملين في دائرة التموين.
2. توفير المستلزمات المادية والبنية التحتية.
3. تفعيل عمل الحكومة الالكترونية لاهميته في زيادة التنسيق بين الدوائر ذات العلاقة.
4. تقليل استخدام العمل الورقي والاتجاه نحو الوسائل الالكترونية.
5. زيادة عدد العاملين في دائرة التموين ورفدها بالاختصاصات المطلوبة.
6. التنسيق والتكامل بين أنظمة الرقابة الالكترونية والتقليدية من خلال خطة تنظيمية واضحة ومحددة الأهداف .
7. إدخال الموظفين في دورات تدريبية وخاصة في مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات بشكل مستمر لتطوير قابليتهم وقدراتهم .
8. تغيير الموظفين في مواقع المسؤولية بشكل دوري .
9. وضع آليات واضحة لتعيين الموظفين وحسب التخصصات العلمية ذات العلاقة بالعمل الرقابي .
10. اعتماد مناهج علمية حديثة في الكليات والجامعات لتدريس مواد المحاسبة والتدقيق .
11. وضع لوائح تحريرية واضحة ودليل صلاحيات والتزام الإدارات المختصة به لتطبيق نظم الرقابة الالكترونية أسوة بأنظمة الرقابة التقليدية .
12. التحول من نظم الرقابة التقليدية الى نظم الرقابة الحديثة كلما أمكن ذلك .
13. فتح مجال البحث بشكل واسع لابتكار برامج الكترونية حديثة في مجالات الرقابة والتدقيق وبما يتلائم وطبيعة عمل المؤسسات المختلفة .



المصادر

- (1) أبوظبل، د عيسى محمد "اتجاهات الحديثة في الرقابة الخارجية على الحسابات الشركات المساهمة " ، 1960 ، القاهرة جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة .
- (2) توماس ،وليام وهنكي ، امرسون "المراجعة بين النظرية والتطبيق " ، 2009،تعريف : د .احمد حامد و د . كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر ، الرياض / السعودية.
- (3) الجعفري ،هاشم " مبادئ المالية العامة والتشريع المالي" ، 1967 ، الطبعة الثالثة .
- (4) جمعة ، احمد حلمي " المدخل إلى التدقيق الحديث " ، 2005، دار صفاء لنشر وتوزيع ، ط 2 ، عمان .
- (5) ألجميلي ،علي صالح " اثر استخدام المحاسب في الرقابة " ، 2000 ، جامعة تكريت، صلاح الدين .
- (6) الجوهر، كريمة علي "الرقابة المالية " ، 1999، المكتبة الوطنية بغداد.
- (7) الحسبان ، عطا الله احمد سويلم " الرقابة وتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات " ، 2009 ، دار الراية ، عمان
- (8) ألخالدي، د. ناهض نمر محمد " أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الفلسطينية العاملة في فلسطين، 2010" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة م، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة .
- (9) خلف عبد الله " التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات " ، 2005 ، مؤشر العربي الأول حول التدقيق الداخلي ،القاهرة مصر .
- (10) دهش ، ابوزر، عفاف " الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات" ، 2005 ، عمان الأردن .
- (11) رفيق ، عبد الزهرة محمد ،ماجستير محاسبة "كتاب الرقابة الداخلية " ، 2010، جامعة الكوفة كلية الزراعة .
- (12) روهيل جانيس اندرسون "وظيفة المراقب المالي مركز البحوث بعهد البحوث الإدارة العامة"، 2001 ، الرياض ، ترجمة د احمد محمد زامل
- (13) السلطان،فهد صالح "النموذج الإسلامي في الإدارة " ، 1991، ط2 السعودية .
- (14) سميري ،مريم عبد ربة احمد "درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة وسبل تطويرها " ، 2009 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، قسم أصول التربية - الإدارة التربوية ، الجامعة الإسلامية غزة .
- (15) ألشرفي ،عبد العليم "المدخل الإدارية الحديثة في التعليم " ، 2010 ، دار المناهج النشر والتوزيع ، عمان .
- (16) الصقال ، د احمد هاشم ، سعيد ، محمد حسين مهدي " دور الرقابة الالكترونية في الحد من الفساد" ، 2011 .



- (17) عاطف ، زاهر عبد الرحيم "الرقابة على الأعمال الإدارية " ، 2009 ، دار الراية لطباعة والنشر ، عمان .
- (18) عبد الله، خالد امين، "علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية"، 2010، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- (19) عثمان ،عبد الرزاق محمد " أصول التدقيق والرقابة الداخلية " ، 1999 ، دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل .
- (20) عطا الله ، د محمود شوقي " مبادئ المراجعة" ، 1977 ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
- (21) عيلبوني ، إيليا "تطور تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية " ، 2010 رسالة ماجستير الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،كلية الإدارة والاقتصاد ،قسم المحاسبة .
- (22) ألغامدي ،تركي بن صالح "فاعلية استخدام التطبيقات الإلكترونية في الإشراف التربوي" ، 2011 ، رسالة ماجستير جامعة أم القرى .
- (23) فاطمة عبد جواد " أثر تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية " ، 2013 .
- (24) لطفي ، أمين سيد احمد " المراجعة بين النظرية والتطبيق" ، 2006 ، الدار الجامعية الإسكندرية .
- (25) محمد،هلال "الأسس العلمية والعملية المراجعة الحسابات" ، 1998 ، الدار الجامعة ،مصر .
- (26) نجم ، عبود نجم "الإدارة الالكترونية الاستراتيجيات والوظائف والمشكلات" ، 2004 ، دار المريخ للنشر،الرياض .
- (27) نصر ، عبد الوهاب، شحاتة ،السيد شحاتة "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة التكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال" ، 2005 ، الدار الجامعية .
- (28) ياغي، د محمد عبد الفتاح "الرقابة في الإدارة العامة " ، 2009 ، كلية إدارة الأعمال ،الجامعة الأردنية .
- (29) الياور ،علي عصام محمد علي ، كتاب "نظام الرقابة الداخلية " ، 2014 ، .